اصلاح الموازنة العامة للدولة العراقية جزءاً من الاصلاح الاقتصادي

(موازنة 2019 حالة دراسية)

The Reform of the public budget as a part economic reform in Iraq

(budget 2019 case study)

أ.د.اديب قاسم شندي

جامعة واسط / كلية الإدارة والاقتصاد

Professor. Adeeb @gamil . com

تاريخ استلام البحث 2018/ 12/17 تاريخ قبول النشر 2019/2/19 تاريخ النشر 25/ 12/2019

المستخلص

أمست الحاجة الى الأصلاح الاقتصادي ليست ظاهرة جزئية أو تجميلية بل أنها تتعلق بالدور الحضاري والثقافي الذي فقده العراق خلال العقود الأخيرة من عمره ، واصلاح الموازنة العامة جزءاً اساسياً في اصلاحه الاقتصادي وتصحيح مساره وتأثيره في النشاط الاقتصادي.

أن الموازنة العامة لعام 2019 هي امتداد للموازنات السابقة المخيبة للآمال ، وهي كسابقاتها من حيث الحجم وكبر الأرقام التي تتعلق بالنفقات العامة وبالإيرادات الا انها خالية من العلاقة بين اهدافها وادواتها وعلاقتها مع السياسات الاقتصادية الأخرى ، ولا زال المتغير الخارجي يشكل عاملاً حاسماً في اعدادها متمثلاً بصندوق النقد الدولي فارضاً شروطه على الحكومة .

توصل البحث الى نتيجة مفادها أن حجم العجز البالغ 26702861 (ست وعشرون ترليون وسبعمائة واثنان مليون وثمانمائة واحدى وستون الف دينار) والعملية الخاطئة في تمويله خصوصاً عن طريق الاقتراض الخارجي ، يمكن أن يتلاشى وينتهي وحتى أن يكون فائضاً لو استخدمت واحتسبت الأرقام الحقيقية فيه ليصل 752867708 (سبع ترليون وخمسمائة وثمانية وعشرون مليار وستمائة وسبع وسبعون مليون وثمانية الف دينار).

الكلمات المفتاحية: *الموازنة العامة، الاصلاح الاقتصادي، الاقتصاد العراقي.*

Abstract

The need for economic reform is not a partial phenomenon or decotated , but rather civilization and cultural role the Iraq has lost , during the last decades of his life The research Found budget deficitin the year 2019.

Amounted to 26702861000 thousand Iraq dinars , Can turn into Surplus in the budget 752867708 thousand Iraq dinars Depending . on the previous result , Its concluded that Iraqi economy will have only two option .

The First : continuing with the consumer benfit act connected with the life style which is estabilished by the public budget through its overindulgence distributive philosophy which will be at the expense of development.

The second :The development option through its growing path to achieve benfit in the interest of exploitive budget and the availability of its performance and Fulfillment which is the option to build the Iraq economical and social Future.

Keywords*: public budget, Reform, Iraq economy*

المقدمة

تلوذ الأمم بقارب الإصلاح بعدما تثقل كاهلها رياح العبث والفساد ، وتخيم عليها مظاهر الضعف والهوان ، لكونه الأداة الحاسمة في اختصار التخلف الحضاري واعادة هيكلية الاقتصاد وتصحيح الاختلالات والتشوهات التي من شأنها صناعة مستقبل الاقتصاد وزرع الأمل في نفوس أبناء المجتمع.

لقد أمست الحاجة للإصلاح الاقتصادي في العراق ليست ظاهرة جزئية وتجميلية كما ينظر بها في عدد من دول العالم شبه المستقرة الأخرى ، بل أنها تتعلق بالدور الحضاري والثقافي الذي فقده العراق على التتابع خلال العقدين الأخيرين من تأريخه على وجه الخصوص ، فقد ضاعت المجهودات العراقية التاريخية والمعاصرة في بناء هذا البلد الحبيب ودوره المشع في الوسط الدولي وراح يفكر من هم في سدة المسؤولية بكيفية أعادة العراق الى عهد ما قبل الصناعة وكل في طريقته الخاصة ، سمعاً وطاعة لما أولت الإرادة الدولية ليصبح للعراق قدر ومستقبل ، الى الحد الذي دفع بالبلاد الى المساهمة في توليد المخرجات السلبية لاهله وبمقاييس المجتمع الدولي كانتهاك الحقوق وانعدام الأمن البشري ، والفساد والأجور المجحفة ، وتقهقر الخدمات بما في ذلك تردي مستوى التعليم والصحة ، وضعف الثقة بالانتخابات وتدني الشعور بوجود هدف في الحياة ، ناهيك عن ويلات المحاصصة الطائفية والحزبية والديمقراطية المنفلتة (علي مجيد حمادي ، 2017 ، 63-66).

تعُد الموازنة العامة للدولة الأداة الرئيسية لتحقيق أهداف الدولة سواء سياسية أم اجتماعية أم اقتصادية ، فهذه الوثيقة (الموازنة) لم تعد مجرد جداول تضمن ارقاماً صماء بل ارقاماً ناطقة لتحقيق تلك الأهداف.

أن تحديد الموازنة العامة يتضمن عملية سياسية ، أذ يتشارك الجمهور في عملية صنع القرار المالي من خلال التفويض أذ كان نوع الحكم ديمقراطياً ، أما في الأنظمة الديكتاتورية فأن اقرارها وتنفيذها يتم من قبل الحكومة ، وفي أطار العملية الديمقراطية يسعى السياسيون الى تعظيم مصالحهم الخاصة في البقاء بالسلطات التشريعية في حين يسعى الناخبون الى تعظيم المنافع التي يحصلون عليها من خلال مشاركتهم بالعملية السياسية ، والتي تعكسها النفقات العامة في الموازنة التي يجب أن تتجاوز التكاليف التي يتحملونها من الإيرادات العامة ، ولكن الديمقراطية المالية ليست واقعاً تماماً الا أنه يبقى هارباً لعمل القطاع العام ، ويزداد الأمر تعقيداً في حالة الديمقراطية التوافقية كما هو الحال في العراق.

غالباً ما تغدو الموازنة موضوعاً سياسياً ، يخضع لتوافقات الكتل البرلمانية وتفاهماتها ، لذا فلا غرابة أن تقر الموازنة بعد أشهر من بداية السنة المالية ، فقد أقر مجلس النواب الموازنة العامة الاتحادية لسنة 2010 في **26/كانون الثاني /2010** (بعد حلول السنة المالية) وان مجلس الرئاسة صادق عليها بتاريخ **2/شباط/2010** وتنشر في الجريدة الرسمية (الوقائع العراقية) بتاريخ **22/شباط/2010** بالعدد 4145 واعد نافذاً من **1 كانون الثاني 2010** ، وكذلك الحال بالنسبة للموازنة العامة 2012 أذ تمت المصادقة عليها من قبل رئاسة الجمهورية في **6/اذار/2012** ، لابل أن بعض الكتل السياسية استغلت نفوذه لتحقيق مكاسب خاصة بها مناطقياً ، واستغلالها لأغراض انتخابية بعيداً عن الأهداف الاقتصادية . وفي مرحلة العسر المالي يكون الوضع أكثر وضوحاً عندما لم تقر موازنة 2014 خوفاً من توظيفها سياسياً ، وسرعة المصادقة على موازنات (2015 ، 2016 ، 2017 ، 2018) حتى لا تتحمل الكتل السياسية اثارها السلبية(كامل علاوي ، 2017 ، 27).

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها" أن الموازنة العامة في العراق ستعمل على زيادة النمو الاقتصادي وخفض معدلات البطالة واستقرار برامج الإصلاح فيما لو تم اعدادها وتنفيذها وفقاً لتوفير مستوى مؤسسي من الأعداد الجيد ووجود

الأولويات الحكومية ، وأليات فعالة لأداره النقد وقوة وأليات الرصد والرقابة لتنفيذ المشروعات واحتساب العجز في ظل مساراته الحقيقية وبديلاً عن الاقراض والمديونية".

مبررات الإصلاح الاقتصادي

أمست مسألة الحاجة للإصلاح الاقتصادي في العراق ليست ظاهرة جزئية او تجميلية ينظر اليها عدد من دول العالم شبه المستقرة الأخرى، بل أنها تتعلق بالدور الحضاري الثقافي الذي فقده العراق على التتابع خلال حقبة العقدين الأخرين من تاريخه على وجه الخصوص . أن حاجة العراق تكمن في اندلاع ثورة فكرية في مجال الإصلاح تعمم مختلف القطاعات والأوساط الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، وتتمتع بولاء ورضا الجماهير لتتمكن من صياغة الخطاب الإصلاحي الذي يكون بمثابة المنهجية التي تتصدى لسمات التخلف التي يشكو منها البلد وفي مقدمتها البنية التشريعية لإدارة الاقتصاد ، فقد وضعت قوانين من قبل حكومة الاحتلال تحت أشراف الحاكم الأمريكي المدني **(بول برايمير)** لتنظيم الحياة والنشاط الاقتصادي كإقرار مبدأ المحاصصة دستورياً وتشريعياً الأمر الذي يؤكد استبعاد القواعد الإدارية القائمة على اساس الشخص المناسب في المكان المناسب لقيادة المجتمع وذلك ما كرس النظرة الفئوية الضيقة لدى مكونات المجتمع والسعي لخدمة مجاميع محدودة دون النظر الى المصلحة العامة والمنافع القومية العليا ، وقد دفع ذلك الى شيوع ظاهرة الفساد الإداري والمالي بمختلف صورها في المجتمع وبمعدلات عالية ووتائر سريعة ووضع البلد في اسفل 20 بلداً لدى منظمة الشفافية الدولية حسب مؤشر CPI أذ جاء ترتيبه ال 171 عام 2016 ، وقد تكبد ما مقداره 360 مليار دولار خلال 9 سنوات وذلك في المدة ما بين 2016 و 2014 فقط بسبب عمليات الفساد وغسيل الأموال.

ويمكن ايجاز أهم الاختلالات الهيكلية في العديد من مفاصل الاقتصاد العراقي بالآتي(كريم سالم الغالبي ، 2017 ، 77-79).

1. **اختلال هيكل الناتج.**

يعاني الاقتصاد العراقي من اختلال الهيكل الإنتاجي ، وذلك لهيمنة القطاع النفطي في تكوين أو تركيبة الناتج المحلي الإجمالي . أذ يشكل هذا القطاع نسبة لا تقل عن 50% من الناتج المحلي الإجمالي كمتوسط 2003-2015 ، في حين جاءت مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى متدنية جداً ، فقد ساهم القطاع الزراعي بواقع 4.8% من الناتج في حين كانت مساهمة قطاع الصناعة التحويلية بحدود 2.3%.

2. **اختلال هيكل الموازنة.**

تشير البيانات الى اعتماد العراق على الايرادات النفطية التي باتت تشكل نسبة عالية جداً تفوق 97% من الايرادات العامة كمتوسط للمدة 2011-2014 في حين لا تتجاوز الايرادات الضريبية 3% للمدة ذاتها.

3. **اختلال هيكل التجارة الخارجية.**

يستدل من الأرقام والمؤشرات الخاصة بهيكل الميزان التجاري للمدة 2003-2015 ضعف القاعدة الإنتاجية وعدم التنوع الاقتصادي واصبح الاقتصاد العراقي أكثر من أي وقت أخر يعتمد على الصادرات النفطية وبنسبة تفوق 98% من اجمالي الصادرات المذكورة.

أما اهم مبررات الإصلاح الاقتصادي تتمثل بما يلي:

أ.انخفاض حاد في معدلات النمو الاقتصادي.

ب. العجز المتنامي في الموازنة العامة.

ت. انخفاض رصيد الاحتياطات من العملات الأجنبية.

ث. تزايد معدلات البطالة.

ج. حالة من الركود والانكماش الاقتصادي.

أولاً: الموازنة العامة لعام 2019 نظرة تحليلية

ينص قانون الإدارة المالية ذو الرقم 94 لسنة 2004 في القسم 1/6 منه أن يكون " أعداد الميزانية الفيدرالية في العراق على خطط التنمية الاقتصادية والسعي الى استقرار الاقتصاد الكلي السياسة الاقتصادية ....." .

ويقوم وزير المالية بأعداد مشروع الموازنة الاتحادية ويقدمه الى مجلس الوزراء للمصادقة عليها في 10 تشرين الأول من كل سنة الى السلطة التشريعية لغرض المصادقة حسب القسم 7/6 . ويلزم القانون كذلك أن يتم التشاور مع وزير التخطيط حول الاوليات والتخمينات والتمويل واجراءات أعداد خطة رأس المال.

واوضح القانون المذكور انفاً في القسم 1 بإعطاء مبادى الشفافية والشمول والانسجام أهمية جوهرية في تهيئة الموازنة الاتحادية للعراق والأمور المتصلة بها. والزم في مبدأ الشفافية بأن تنشر معلومات الموازنة وتقدم بطريقة تسهل التحليل وتعزز الثقة بها. الا أن واقع الحال يشير الى أن الموازنة تصدر الى وسائل الأعلام أو تنشر بالمواقع الإلكترونية بدون الجداول التفصيلية التي تسهل عملية التحليل والمناقشة العلمية لها وتقويمها تقويماً موضوعياً بغية تعميق العناصر الإيجابية فيها وتجاوز السلبيات التي قد تغيب عن بال واضع الموازنة وحدد قانون الإدارة المالية الأهداف التي تسعى الى تحقيقها الموازنة الاتحادية التي يتطلب تحقيقها خلف البيئة السياسية الملائمة والقادرة على أدارة المال العام بكفاءة ونزاهة ، وبالنظر للظروف التي يمر بها البلد فأن الأمر يتطلب ضبط العلاقة بأحكام بين الموازنة ومجمل الفعاليات الاقتصادية التي يمكن أجمالها بالآتي(كامل علاوي ، 2017 ، 28):

1. استقرار الاقتصاد الكلي.
2. اداء الحكومة لواجباتها السيادية .
3. النمو المستدام والحفاظ على الموارد الطبيعية وتنميتها.
4. تنويع الاقتصاد.
5. الاهتمام بالعدالة التوزيعية.
6. تمويل قطاع الخدمات العامة.
7. اعطاء اولوية لقطاع الطاقة وخاصة الكهرباء والمنتجات النفطية.

جدول(1)

وضع الموازنة العامة لسنة 2019 بافتراض سعر الصرف الرسمي

التفاصيل	المبالغ بسعر الصرف الرسمي
معدل سعر النفط (الدولار)	**56**
معدل التصدير (الف برميل يومياً)	**3880**
اجمالي الصادرات (الف برميل)	**217280**
اجمالي العائدات النفطية (الف دولار)	**79307200**
اجمالي العائدات النفطية (الف دينار)	**93741110400**
ايرادات غير نفطية (الف دينار)	**11828576470**
الايرادات (الف دينار)	**105569686870**
النفقات (الف دينار)	**132272548292**
العجز (الف دينار)	**-26702861422**
العجز %	**%26.7**

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على موازنة 2019.

اتسمت الموازنة العامة لسنة 2019 في الآتي:

1. أن الموازنة العامة لعام 2019 هي امتداد للموازنات السابقة المخيبة للآمال وهي كسابقاتها من حيث حجم وكبر الأرقام التي تتعلق بالنفقات العامة وبالإيرادات الا أنها خالية من العلاقة بين اهدافها وادواتها وعلاقتها مع السياسات الاقتصادية الأخرى.
2. بلغت الايرادات العامة 105569686870 (مائة وخمسة ترليون وخمسمئة وتسعة وستون مليار وستمائة وستة وثمانون مليون وثمنمائة وسبعون الف دينار).

3. تم احتساب الايرادات المخمنة على أساس مثبت ديناميكي سعر البرميل (56) دولار للبرميل الواحد وبواقع معدل تصدير قدره 3880000 برميل يومياً (ثلاثة ملايين وثمانون الف برميل يومياً بضمنها 250000 برميل يومياً (مئتان وخمسون الف برميل يومياً) وعلى أساس سعر صرف (1182) دينار لكل دولار.
4. تشكيل الإيرادات النفطية من الإيرادات العامة 93741110400 (ثلاثة وتسعون ترليون وسبعمائة واحدى واربعون مليار ومائة وعشر مليون واربعمائة الف دينار)، أي بنسبة 88.8% في حين الإيرادات الغير النفطية 11828576470 (أحدى عشر ترليون وثمنمائة وثمانية وعشرون مليار وخمسمائة وستة وسبعون مليون واربعمائة وسبعون الف دينار) وبنسبة 11.2% من حجم الإيرادات ، مما يعني انها موازنة ريعية وبامتياز.
5. النفقات خصصت مبلغاً مقداره 132272548292 (مائة واثنان وثلاثون ترليون ومئتان واثنان وسبعون مليار وخمسمائة وثمانية واربعون مليون ومئتان واثنان وتسعون الف دينار) ، شكلت النفقات الاستثمارية منها 34564493466 (اربعة وثلاثون ترليون وخمسمائة واربعة وستون مليار واربعمائة وثلاث وتسعون مليون واربعمائة وستة وستون الف دينار) أي بنسبة 26.1% ، وهي نسبة متدنية قياساً الى النفقات التشغيلية البالغة 97708054826 (سبعة وتسعون ترليون وسبعمائة وثمانية مليار واربعة وخمسون مليون وثمانمائة وستة وعشرون الف دينار) وبنسبة 73.9%.
6. بلغ اجمالي العجز المخطط للموازنة العامة الاتحادية 26702861422(ست وعشرون ترليون وسبعمائة واثنان مليار وثمانمائة واحدى وستون مليون واربعمائة واثنان وعشرون الف دينار).
7. استحوذت التخصيصات الاستثمارية لقطاع النفط على نصف التخصيصات الاستثمارية تقريباً في حين بلغت نسبة وزارة التربية 0.43% والتعليم 0. 18% ووزارة الصحة 0.97% وهي مؤشرات التنمية البشرية للبلاد الأمر الذي يستوجب اعادة النظر في التخصيصات الاستثمارية.
8. توزيع غير منصف لحصص المحافظات من الموازنة حيث بلغت أعلى النسب في محافظات اقليم كردستان ، جاءت سليمانية 16% ، واربيل 15% ، ودهوك 10% ، والمفترض حسب عدد السكان يتم التوزيع لذا نرى محافظة نينوى بلغت نسبتها 1% فقط وهي ثاني محافظة بعد بغداد من الناحية السكانية ومتضررة بسبب الإرهاب الداعشي.
9. الاقتراض المخجل والغير مبرر في تمويل العجز فالحكومة اقترضت من 49 جهة خارجية و25 جهة داخلية ولا أي اساس لهذا القرض.
10. الحصص المتدنية للقطاعات الحقيقية التي تساهم في الحد من ظاهرة البطالة وتحقيق النمو والتنمية ، بلغت نسبة قطاع الزراعة 0.05% ، والصناعة 0.05% ، وهذا دليل على تعميق المعاناة الشعب وتدهور للاقتصاد العراقي.
11. هناك مشكلة في احتساب بعض النفقات وبعض الايرادات مثل نفقات استخراج النفط ولا يوجد لها تبويب مستقل حتى يكون هناك وضوحاً عن نفقات الشركات المساهمة في جولات التراخيص وقدرت المادة الأولى ايرادات البلد من تصدير النفط العراقي لكنها تجاهلت ايرادات النفط المتحققة من المبيعات الى السوق المحلية والتي تقدر اقل

بقليل من 600 الف برميل يومياً ، وبافتراض انها تباع باقل من السعر المحدد بالموازنة ب 20 دولار فأن ايراداتها تقدر تقريباً 9 ترليون دينار في السنة .

الا انها لا تظهر بشكل صريح بالموازنة وتقتصر الايرادات النفطية على ايرادات الصادرات فقط من دون الإشارة الى النفط المباع محلياً ، فضلاً عن عدم وجود اي اشارة في جدول الايرادات الملحق بالموازنة عن ايرادات الغاز الطبيعي.

12. لا زال المتغير الخارجي عاملاً حاسماً في اعداد الموازنة ، أذ نرى رأي صندوق النقد الدولي هو المهيمن في تحديد سعر النفط **كمثبت ديناميكي** في الموازنة والذي عدل أكثر من مرة وفرض شروطه على الحكومة.
13. لم تشر الموازنة العامة الى العلاقة بين اهدافها واداواتها وعلاقتها مع السياسات الاقتصادية الأخرى ، ففي الوقت الذي تشير فيه المعطيات الاقتصادية بأن اقتصاد البلد يمر بحالة الركود الذي يتطلب على وفق مبادى سياسات الاقتصاد الكلي بأن تكون السياسة المالية توسعية . ويكون العجز مخططاً . نجد الموازنة تقشفية وتهدف الى تخفيض الطلب الكلي الذي يعد حافزاً للنهوض بالاقتصاد.

التسائل الذي يثار هل هناك قاعدة انتاجية كفيلة بامتصاص الطلب الفعال ، حالة الاقتصاد يظهر بعدم وجود الطاقات الإنتاجية التي تستوعب الطلب مما يعني ان المضاعف يعمل لصالح الخارج ، لكن يمكن أن تكون التجارة الخارجية محفزة للنمو لو ضبطت علاقتها مع حال البلد الاقتصادي ، فضلاً عن الطلب الفعال يمكن أن يكون حافزاً لتنمية القطاع الخاص (كامل علاوي ، 2017 ، 40).

ثانياً: سبل تخفيض العجز في الموازنة العامة

1. اعادة النظر لاحتساب سعر صرف الدينار العراقي بالسعر الرسمي البالغ 1182 دينار لكل دولار ، في حين أن سعر الصرف الأجنبي الموازي هو 1250 دينار لكل دولار واحياناً يصل الى 1300 دينار لكل دولار ، ويعد سعر الصرف أحد الأدوات التي يمكن من خلالها تخفيض العجز الظاهري بنسب كبيرة ، فلو تم اعتماد سعر الصرف الموازي 1250 دينار لكل دولار لينخفض العجز في الموازنة العامة من 26.7% الى 21.3% ، وان تم اعتماد سعر صرف موازي 1300 دينار لكل دولار لانخفض العجز في الموازنة العامة الى 17.0% كما في الجدول(2).
2. حالة صادرات نفط الاقليم والبالغ 393 الف برميل يومياً بحسب موقع وزارة النفط بمعدل زيادة مقدارها 143 الف برميل يومياً عن الأرقام المقررة بالموازنة 250 الف برميل ، فستعمل هذه الزيادة في زيادة ايرادات الموازنة وتقل نسبة العجز بحدود 3 ترليون تقريباً كما مبيناً في الجدول (3).

جدول (2)

وضع الموازنة العامة لسنة 2019 بافتراض سعر الصرف الموازي 1250 أو 1300

التفاصيل	المبالغ بسعر صرف الموازي 1250	المبالغ بسعر صرف الرسمي 1300
معدل سعر النفط (الدولار)	**56**	**56**
معدل التصدير (الف برميل يومياً)	**3880**	**3380**
اجمالي الصادرات (الف برميل)	**217280**	**217280**
اجمالي العائدات النفطية (الف دولار)	**79307200**	**79307200**
اجمالي العائدات النفطية (الف دينار)	**99134**	**103099360**
ايرادات غير نفطية (الف دينار)	**11828576**	**11828576**
الايرادات (الف دينار)	**110962576**	**1492803647**
النفقات (الف دينار)	**132272548292**	**132272548292**
العجز (الف دينار)	**-21341972292**	**-17007816408**
العجز %	**%21.3**	**%17.9**

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على موازنة 2019.

جدول(3)

وضع الموازنة العامة لسنة 2019 في ظل صادرات نفط الاقليم الحقيقي وبالسعر الرسمي

التفاصيل	المبالغ في ظل صادرات نفط الاقليم بواقع 393 في ظل السعر الرسمي
معدل سعر النفط (دولار)	56
معدل التصدير (الف برميل يومياً)	4023
اجمالي الصادرات (الف برميل)	1468395
اجمالي العائدات النفطية (الف دولار)	8223012
اجمالي العائدات النفطية (الف دينار)	9719600184
ايرادات غير نفطية (الف دينار)	11828576470
الايرادات (الف دينار)	10899757763
النفقات (الف دينار)	132272548292
العجز (الف دينار)	-23277970662
العجز %	%23.27

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على موازنة 2019.

جدول (4)

وضع الموازنة العامة لسنة 2019 في ظل صادرات نفط الاقليم الحقيقية وبالسعر الموازي

التفاصيل	المبالغ في ظل صادرات نفط الإقليم بواقع 393 وبسعر الموازي 1300	المبالغ في ظل صادرات نفط الإقليم بواقع 393 وبسعر الموازي 1250
معدل سعر النفط (الدولار)	**56**	**56**
معدل التصدير (الف برميل يومياً)	**4023**	**4023**
اجمالي الصادرات (الف برميل)	**1468395**	**1468395**
اجمالي العائدات النفطية (الف دولار)	**8223012**	**8223012**
اجمالي العائدات النفطية (الف دينار)	**106829156**	**10278765**
ايرادات غير نفطية (الف دينار)	**11828576470**	**11828576470**
الايرادات (الف دينار)	**118727732470**	**11461622647**
النفقات (الف دينار)	**132272548292**	**132272548292**
العجز (الف دينار)	**-13544815822**	**-17656321822**
العجز %	**%13.5**	**%-17.6**

المصدر: من اعداد الباحث استناداً الى موازنة 2019.

3. قدرت المادة الأولى ايرادات البلد من تصدير النفط العراقي لكنها تجاهلت ايرادات النفط المتحققة من المبيعات الى السوق المحلية والتي تقدر أقل بقليل 600 الف برميل يومياً ، واذا افترضنا انها تباع بأقل من السعر المحدد بالموازنة ب 20 دولار فأن ايراداتها تقدر تقريباً ب 11 ترليون دينار في السنة كما في الجدول (5). الا انها لا تظهر بشكل صحيح في الموازنة التي تقتصر ايراداتها النفطية على ايرادات الصادرات فقط دون الإشارة الى النفط المباع محلياً.

4. عدم وجود اي اشارة في جدول الايرادات الملحق بالموازنة العامة عن ايرادات الغاز الطبيعي . علماً أنه يتم جزء كبير منه حرقاً ويعد خسارة قدرت قيمتها 35 مليار دولار تقريباً أضافة الى المبالغ الطائلة لاستيراده من الخارج الذي يثقل كاهل الموازنة ويعمل على زيادة العجز في الموازنة .

جدول (5)

وضع الموازنة العامة لسنة 2019 بافتراض سعر الصرف الرسمي وايرادات المبيعات الى السوق المحلية بواقع (600) برميل وبسعر 36 دولار

التفاصيل	المبالغ بالسعر الرسمي بدون ايرادات المبيعات الى السوق المحلية	المبالغ بالسعر الرسمي اضافة الى ايرادات المبيعات الى السوق المحلية	المبالغ بالسعر الموازي1300 اضافة الى ايرادات المبيعات الى السوق المحلية	المبالغ بالسعر الموازي 1250 اضافة الى ايرادات المبيعات الى السوق المحلية
معدل سعر النفط (دولار)	56	56	56	56
معدل التصدير (الف برميل يومياً)	3880	3880	3880	3880
اجمالي الصادرات (الف برميل)	217280	217280	217280	217280
اجمالي العائدات النفطية (الف دولار)	79307200	83808000	83808000	83808000
اجماي العائدات النفطية (الف دينار)	93741110400	99.061056	1089504	104760
الايرادات غير النفطية (الف دينار)	11828576470	11828576470	11828576470	11828576470
الايرادات (الف دينار)	105569686870	11088963247	12077897647	11658857647
النفقات (الف دينار)	132272548292	132272548292	132292548292	132292548292
العجز (الف دينار)	-26702861422	-21382915822	-11493571822	-15683971822
العجز %	%26.7	%21.38	%11.5	%15.68

المصدر: من اعداد الباحث استناداً على موازنة 2019.

5. المادة 32 من الموازنة ترشيد الاستهلاك وليست بهذه الطريقة بل هناك طرق اخرى أولها المستشارين العقود وبخاصة في الرئاسات الثلاث وفي المحافظات وتخفيض الأنفاق الجاري غير الضروري وبشكل جدي، فعلى سبيل المثال ينفق مكتب رئيس الوزراء 213.485.298 (مئتان وثلاثة عشر مليار واربعمائة وخمسة وثمانون مليون ومئتان وثمان وتسعون الف دينار) ، يعمل فيه 47 موظف ، اي أن المكتب بمعدل 7.116.177 (سبعة مليار ومائة وستة عشر مليون ومائة وسبع وسبعون الف دينار) يومياً ، واذا ما قسم هذا الرقم على عدد الموظفين فأن حصة كل واحد منهم تبلغ 151.408.021 (مائة واحدى وخمسون مليار واربعمائة وثمانية مليون واحدى وعشرون الف دينار).
6. بناء على ما تقدم وبافتراض سعري الصرف الموازي (1250) أو (1300) دينار لكل دولار وايرادات المبيعات من النفط الى السوق المحلية وبواقع 600 الف برميل يومياً وبسعر 36 دولار والواقع الحقيقي في تصدير نفط الاقليم البالغ 393 بدلاً من 250 الظاهر في الموازنة سيكون فائضاً وليس عجزاً في الموازنة فبدلاً من العجز الظاهر في الموازنة 26.7% سيكون فائض في الموازنة 7.5% على اساس سعر الرسمي 1250 وفائض مقداره 12.6% على اساس سعر الموازي 1300 وكما في الجدول (6).

جدول(6)

وضع الموازنة العامة لسنة 2019 وبافتراض سعر الصرف الرسمي الموازي في ظل صادرات نفط الاقليم بواقع 393 الف برميل وايرادات مبيعات النفط الى السوق المحلي بواقع 600 الف برميل يومياً وبسعر 36 دولار

التفاصيل	المبالغ وبالسعر الرسمي كما دون في الموازنة	المبالغ وبالسعر الرسمي مع اضافات الاقليم والسوق المحلي	المبالغ وبالسعر الموازي 1300مع الإضافات	المبالغ وبالسعر الموازي 1250مع الإضافات
معدل سعر النفط(الدولار)	56	56	56	56
معدل التصدير(الف برميل يومياً)	3880	4023	4023	4023
اجمالي الصادرات(الف برميل)	217280	1468395	1468395	1468395
اجمالي العائدات النفطية(الف دولار)	79307200	10237812	10237812	10237812
اجمالي العائدات النفطية(الف دينار)	93741110400	12101093784	133091556	12797265
ايرادات غير نفطية(الف دينار)	11828576	11828576	11828576	11828576
الايرادات(الف دينار)	105569686870	13283951384	144920132	139801226
النفقات (الف دينار)	132272548292	132272548292	132272548292	132272548292
العجز (الف دينار)	-26702861422	0.566965548	12647583708	7.528677708
العجز%	%-26.7	%0.56	%12.6	%7.5

المصدر: من اعداد الباحث استناداً الى موازنة 2019.

الخاتمة

الاقتصاد العراقي انموذجاً توزيعياً كثير الأحادية صوب القطاع النفطي ، ذا كفاية انتاجية منخفضة ، ذو تكاليف اجرية حقيقية عالية جداً غير قادرة على توليد فرص عمل جديدة بل العكس هي مولدة للبطالة بسبب عدم مرونتها في جذب قوة العمل السنوية ، لا تخرج جميع هذه الظواهر عن التشكيل التجاري الاستهلاكي للعراق وألياته والمرتبط اساساً بطراز المعيشة ونمط الحياة الذي اسسته الموازنة المالية للبلاد عبر فلسفة توزيعية شديدة الرفاهية عالية في مثلها ، حقيقية جداً في مستقبلها ونتائجها ، وهي تؤدي وظيفتين تصبان في تعزيز النمط الاستهلاكي الفائض الذي يصاحبه تعظيم امتصاص الفائض (الذي تولده الموازنة العامة على موازنة الأسرة العراقية) ، وسحب القدرات الادخارية الوطنية فضلاً عن ارغام الادخارات المحلية في مسالك التجارة الخارجية وفي نشاط شبه وهي او فعالا في اسعاره في دول الاقليم(مظهر محمد صالح ، 2012 ، 90).

يتحول الخطأ الاقتصادي الى خطيئة عندما يقيد حاضر الاقتصاد الوطني ومستقبله ويمس قدراته ، ومن ذلك المنطلق يتبين أن السلطة التنفيذية ارتكبت في العراق اخطاء اقتصادية برز منها خطئان تسببا في تقيد السياسة المالية في العراق وهما كالاتي(محمود محمد داغر ، 2015 ، 1-2):

أولاً: التوسع والازدياد في قوة العمل العامة.

ان الحكومات العراقية المتعاقبة خلال الأعوام السابقة مارست سياسة التوظيف الواسع غير المرتبط بالإمكانات الاقتصادية المحتملة أو القائمة أو الحاجة الفعلية في الاقتصاد العراقي الذي يعاني من اختلالات عميقة في بنيته الاقتصادية ، وان الاحصائيات قدرت ان عدد العاملين في الحكومة العراقية تجاوز (4) مليون فضلاً عن وصول اعداد المتقاعدين الى (3) مليون تقريباً ، ويتم ذلك لأسباب اجتماعية وسياسية غير مسوغة اقتصادياً من اجل الحصول على الأصوات الانتخابية وأن من اثارها كان التوسع في التشغيل وقد رافقها ما يأتي:

1. زيادة حجم التخصيصات في الموازنة العامة العراقية.
2. تحمل الحكومة التوظيف الواسع لصالح مؤسسات اجتماعية وسياسية لا تدخل وظائفها ضمن اداء الحكومة.
3. توسع عدد المتقاعدين بشكل ملفت للنظر وهو ما حمل الموازنة عبئاً اضافياً بناء على ذلك يمكن القول أن مشكلة التوسع في التشغيل انعكست على الموازنة العامة العراقية ولأجل طويل قادم وولدت تأثيراً اجتماعياً وسياسياً.

ثانياً: عقود الخدمة النفطية

أن هذه المشكلة تتعلق بجانب الايرادات للموازنة العامة وما اهم مواردها وهي العوائد النفطية ، حيث ان جولات التراخيص النفطية الأربعة المفترضة التي تم طرحها عام 2008 والتي وقفت بواكرها خلال عام 2009 تمخض عنها وليداً مشوهاً وهي عقود الخدمة والتي لا تتطابق الخدمة في تسميتها ، وان مدتها 25 سنة ومددت الى 30 سنة ، تمثل ذلك بأن تعرفة البرميل تصل الى 2 دولار للشركات الأجنبية وان نتائجها ظهرت عند اول انخفاض في سعر برميل النفط . أن ارتفاع التكاليف هو ما ترتب على هذه العقود ادى الى انخفاض كبير في ايرادات الموازنة العامة للدولة العراقية.

ان الحاجة للإصلاح الاقتصادي في العراق لم تعد ظاهرة جزئية أو تجميلية ، كما يحصل في العديد من دول العالم شبه المستقرة ، بل انها تتعلق بالدور الحضاري والثقافي الذي فقده العراق واعادته الى عهد ما قبل الصناعة بتظافر جهود دولية ومحلية مدروسة.

ان اصلاح الموازنة العامة هو جزءاً لا يتجزأ من ذلك الإصلاح الاقتصادي المنشود من خلال وضع استراتيجية مستقبلية للموازنة وابعادها عبر الخيارات التالية:

أولاً: تنويع بيئة الايرادات العامة.

ثانياً: تغير مسار النفقات العامة.

ثالثاً: تصنيع قاعدة لمعالجة العجز الحقيقي في الموازنة العامة.

ان اي اصلاح اقتصادي يجب ان يسبقه اصلاح سياسي وحرب حقيقية على الفساد المالي والإداري لأن بوجودهما لن يتمكن من تحرير اي سياسة اصلاحية.

ان امام الاقتصاد العراقي خيارين لا ثالث لهما:

1. اما الاستمرار بالسلوك الريعي الاستهلاكي والتمتع بعوائد النفط وتدهور التنمية واستنزاف مستقبل البلاد الاقتصادي.
2. خيار التنمية وهو الخيار الوطني الصحيح الذي لا بد له في بناء مستقبل الاقتصاد العراقي الاجتماعي.

مصادر الدراسة

1. أ . د كامل علاوي كاظم ، اصلاح الموازنة العامة للدولة العراقية – جدل السياسة والاقتصاد ، وقائع المؤتمر العلمي السنوي الثالث ، الاصلاح منطلق التنمية واعادة بناء العراق المنعقد تحت شعار من اجل العراق نعمل بوعي واخلاص ، كلية شط العرب ، جامعة البصرة ، 2017/3/30.
2. أ . د كامل علاوي كاظم ، ندوة في مجمع شارع المتنبي الثقافي بعنوان (الدولة والموازنة العامة لسنة 2019 في 2018/11/2).
3. أ . د علي مجيد الحمادي ، نظرة في منهجية الاصلاح الاقتصادي في العراق ، وقائع المؤتمر العلمي السنوي الثالث ، الاصلاح منطلق للتنمية واعادة بناء العراق المنعقد تحت شعار من اجل العراق نعمل بوعي واخلاص ، كلية شط العرب ، جامعة البصرة ، 2017/3/30.
4. أ . د كريم سالم الغالبي ، الاصلاح الاقتصادي في العراق ما بعد عام 2003 رؤية مستقبلية ، وقائع المؤتمر العلمي السنوي الثالث ، الاصلاح منطلق التنمية واعادة بناء العراق المنعقد تحت شعار من اجل العراق نعمل بوعي واخلاص ، كلية شط العرب ، جامعة البصرة ، 2017/3/30.
5. أ . د مظهر محمد صالح ، السياسة النقدية للعراق _ بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاظ على نظام مالي سليم ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2012.
6. أ . د مظهر محمد صالح ، الاقتصاد الريعي ومأزق انقلاب السوق ، رؤية في المشهد الاقتصادي العراقي الراهن ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2013.
7. أ . د مظهر محمد صالح ، أدارة المخاطر صناديق الاستقرار ، 4 تشرين الثاني ، الموقع:

http//iraqieconomists.net

8. أ . د محمود محمد داغر ، الخطيئتان المقيدتان للموازنة العامة على الموقع :

http//iraqieconomists. net